مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية في تنامي ظاهرة جريمة ادمان المخدرات في المجتمع الجزائري

The impact of social and economic transformations on the growing phenomenon of drug addiction in Algerian society

ميهوب بوعلام*[1]، سواكري الطاهر [2]

[1] المركز الجامعي بأفلو ، (الجزائر)، . b.elmihoub@cu-aflou.edu.dz، مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية

[2] لونيسي علي جامعة البليدة ،(الجزائر)،

تاريخ ارسال المقال: 2024/03/05	تاريخ القبول: 2024/05/01	تاريخ النشر: 2024/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

هدفت الورقة البحثية الحالية التعرُّف على تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على تنامي وتزايد ظاهرة جريمة إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري من خلال الكشف عن أهمِّ السِّمات الاجتماعيَّة والاقتصادية التي تسببت في تزايد ظاهرة جريمة الإدمان على المخدرات ، وأهم العوامل التي زادت لارتكاب جريمة الإدمان على المخدرات، فضلًا عن تبيان دور كل من التحولات الاجتماعية والاقتصادية كآليَّات يُمكِن لها أن تحدَّ من أشكال ومظاهر جرائم الإدمان على المخدرات.

إن الفعل الإجرامي لا يُمكِن أن يحدُثَ ويتنامى بمعزل عن هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مُجتمعة كُلِّها أو بعضها. فالعوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة و المحيطة بالمدمن على المخدرات ، والمتمثِّلة في تدني المستوى التعليمي والحالة الاجتماعيَّة للوالدَيْنِ، وسوء التنشئة الاجتماعيَّة، والتفكُّك الأُسري، وانهيار البناء الاجتماعي للأُسرة، أصدقاء السوء، وانخفاض مستوى دخل الأُسرة، الفقر، البطالة، عصابات الإحياء، وغيرها كُلُّها أسباب مترسبة ساعدت على ارتكاب جريمة إدمان المخدرات.

الكلمات المفتاحية: التحولات الاجتماعية؛ التحولات الاقتصادية؛ ظاهرة الجريمة؛ إدمان المخدرات.

Abstract

The present paper aims to identify the impact of social and economic transformations on the growing and increasing phenomenon of drug addiction in Algerian society by revealing the most important social and economic features that have caused the phenomenon of drug addiction to increase and the most important factors that have increased the commission of drug addiction, as well as the role of both social and economic transformations as mechanisms that can reduce the forms and manifestations of drug addiction.

A criminal act cannot take place and grow in isolation from all or some of these social, economic, cultural and political factors. The social, economic and other factors surrounding the drug addict are the low level of education and the social status of parents, poor socialization, family disintegration, the breakdown of family social construction, bad friends, low family income level, poverty, unemployment, revival gangs, and all other causes of drug addiction.

Keywords: social transformations; Economic transformations; The phenomenon of crime; Drug addiction.

مقدّمة:

يتبادر لأذهاننا للوهلة الأولى عند طرح ثنائية التحولات الاجتماعية وتنامي ظاهرة جريمة الإدمان على المخدرات نموذجا، كل الصفات والتظاهرات السلبية و الشاذة وحالة الضياع الذي تعتري تلك الفئات الاجتماعية في المدينة الجزائرية المعاصرة، تخلق مع مرور الوقت نمط وأسلوب حياة خاص بها خاصة مع توتر البيئة المحيطة بالفرد داخل المجتمع أو الغطاء الإيكولوجي المناسب لنموها وازدهارها في جو من التغير الاجتماعي والتدهور الاقتصادي، وتردي الواقع السائد الذي لم يعد يكترث بواقع تلك الفئات التي تعاني من الهشاشة النفسية والاجتماعية، ومع مرور الوقت تخلق هذه الظاهرة الانحلال الأخلاقي بانتشار ظاهرة الإدمان على المخدرات بشكل متسارع وخطير في وسط المجتمع الجزائري حتى أصبحت الدولة بكل مدنها على فوهة بركان، و يهدد هذا الوضع يوما بعد يوم الفرد والمجتمع الإنساني ككل وهنا نستذكر قول لويس شوفالي louis chevlier "الطبقات المسحوقة طبقات خطيرة سياسيا، واجتماعيا ";

إذ تعد ظاهرة الإدمان على المخدرات من الآفات الاجتماعية التي تجعل الاستقرار الاجتماعي والأمن النفسي للفرد يتأثرون سلبا بتلك الأفة بالإضافة والاجتماعي والاقتصادي ، فهي تعكس مجموع من ارتجاجات التي تحدث على مستوى الجهاز النفسي وكذا الأبنية والوظائف الاجتماعية، التي أدت بالفرد لعدة مشاكل اجتماعية، اقتصادية، صحية ونفسية وبهذا الوتيرة شكلت ازمه على المجتمع الجزائري.

ومن هذه الأزمات التي أدت وتأدي بالمجتمع الجزائري إلى الهلاك ، منها جرائم المخدرات هذه الأفة التي أثرت بالسلب على الفرد والمجتمع من كل النواحي لهذا كان على الباحثين والمختصين البحث والتقصي عن هذه الأفة وعن أسبابها لكي نجد لها العلاج واقتراح حلول مشاكل الفرد والمجتمع ومحاربة هذه الأفة لعلها تعيد الفرد إلى صوابه.

وكما تجتمع جل الدراسات التي تعنى بالجريمة، أن كلمن مؤشرات النمو الديموغرافي والبناء الاجتماعي عموما والتحضر، كلها تعكس وجود الجريمة ومستوي تناميها زيادة عدد السكان واختلاف البيئة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للأحياء والمجتمعات المحلية والحراك السكني وعمليات النمو والتحضر المتسارع كلها تؤثر في وجود وحجم الجريمة ونمطها.

فشخصية المجرم المتاجر بهذه المادة وشخصية المدمن عليها هم مجرمون في حق المجتمع وفي حق ذاتهم على التوالي، إذ تنم عن اضطرابات نفسية وانحرافات اجتماعية يعيشونها مثل اضطرابات في الشخصية، محاولات الانتحار، تشكل عصابات الأحياء، السرقة، العنف والعدوان ، التهميش الاجتماعي .... إلخ من المشاكل الاجتماعية والاضطرابات النفسية، فنسبة انتشار التعاطي حسب(UNOD) تقرير المخدرات العالمي(2020) على أساس البيانات التي تم الحصول عليها ما مقداره سبعة وثلاثون من المئة تشير ان مرتكبي جرائم القتل، تقرير عن سبعة عشر دولة، كانوا

تحت تأثير أفة المخدرات عند ارتكاب جريمة القتل وتتشابه هذه النتيجة مع تحليل تجميعي لثلاثة وعشرون بحث منفصل خلصت أنه في متوسط سبعة وثلاثون من المئة من مرتكبي الجرائم القتل كانوا تحت هذه المواد(UNOD) عام 2020 .

إذ تعتبر الجزائر كباقي الدول تعاني من هذه الأفة فكان نسبة انتشارها التعاطي حسب تقرير ما صرح به الديوان الوطني لمكافحة الإدمان المخدرات وإدمانها كانت حصيلة نشاط حيازة واستهلاك وعلاج الإدمان حسب أخر خمس سنوات الأخيرة في(2018)كان نسبة التعاطي وعلاج(24424) ذكور .972)نسبة (89،96%) وإناث(2452) بنسبة (4،69%)أما سنة(2021)عدد المدمنين (19701)ذكور(17547) بنسبة (89،07%) وإناث (2154) بنسبة(10،93%)أما سنة(2022) حسب ما صدر في السداسي الأول (2022)كانت عدد سكان(31039)حيازة واستهلاك. بعد ما كانت الجزائر نقطة عبور أصبحت محطة إدمان على المخدرات.

وقد كان تحليل لدراسة (سايح، 2020)كما صرح عنه الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها كانت نتائجها تنامي الانحراف السلوكي والأخلاقي وتغير في منظومة القيم لديهم أن انتشارها في مجتمعنا خاصة بين الشباب كشريحة اجتماعية تمثل مستقبل المجتمع وآفاته وان اتساع هذه الظاهرة في شريحة الشباب يوضح خطرها المهدد لمستقبل الأسرة والمجتمع.

والمتتبع للواقع المعاش وما أصبحت تطالبنا به وسائل التواصل الإعلامي من أخبار تخص الجريمة في المجتمع التي تخلص إلى أن هذه الأخيرة تنامت بشكل ملفت للانتباه أخذة أبعاد ومعدلات خطيرة تجاوزت جميع الخطوط الحمراء التي تعتبر الية لحماية المجتمع وضبطه وفق مجموعة من القيم والمعايير المتعارف عليها كصمام امأن لهذا الخلل على المستوى القيمي للمجتمع أدى إلى تفشي حالة من اللامعيارية والفوضى نتج عنها أنماط جريمة دخيلة على مجتمعنا كما أن العديد من الدراسات في ذات المجال تشير إلى أن كل من التغيرات المتعلقة بالطور العلمي والتكنولوجي من ناحية وظهور مدن جديدة ساهمت في تفشي هذه الظاهرة ولم تقتصر على فئة دون الأخرى قلم سلم من الوقوع فيها (النساء، الأطفال، مراهقين،.....)ولهذه الأسباب اصبح من الضروري بمكان على الباحثين والمختصون في هذا المجال أن يضاعفوا من مجهوداتهم البحثية في موضوع الفرد والمجتمع البحث والتقصي عنه حيث يمكنهم فهم واقع الجريمة في المجتمع الجزائري عموما والمدينة بشكل خاص مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية حيث تساهم في تزويد المؤسسات الرسمية والغير رسمية بمقترحات تسمح بتطوير التعامل مع ظاهرة الإدمان على المخدرات

كما كان لتحولات الاجتماعية والاقتصادية اثر ظاهر في تنامي ظاهرة الإدمان على المخدرات، لان التحولات الاجتماعية والاقتصادية وسمات العولمة في الأفق ، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى تحول بعض

البيئات الاجتماعية المحيطة، كما يؤدي بالضرورة إلى ظهور بيئات اجتماعية جديدة وتغيرات اقتصادية تتماشى مع مستجدات هذا التغير وتستجب لها فإذا كان التحول الاجتماعي يسير بوتيرة سريعة فأصبحت الحاجة ماسة إلى تخطيط قيمى موجه لهذه الحاجة لملاحظتها ودراستها، للخروج بنتائج مبنية على أسس علمية متينة، إذ أن التحولات الاجتماعية كما عرفها بدوي1982 عبارة عن تحولات مفاجئ أو إعادة تشكيل نمط البناء الاجتماعي ويحدث عادة كمظهر من مظاهر أزمات التطور، لحل الصراعات الخطيرة أو للتعجيل بظهور صراعات أو أزمات أخرى واذا نشأت عن التفكك الاجتماعي ظروف تستلزم إعادة تنظيم العناصر القديمة فإن البنيان الجديد الطارئ يعتبر تحولا اجتماعيا.

وهذا ما لمسناه من التحول الاجتماعي والتغيير الحاصل في البيئة المنحرفة أفات اجتماعية في كثير من الدراسات وما نلاحظه من خلال التفسيرات لهذه الدراسات أن المجتمع يعرف ظواهر بارزة فيه، لم تحدث بمحض الصدفة وإنما كانت نتيجة لأسباب، رغم أنها قد تبدو أسباب واهنة وقد تبدو غير مهمة وليست ذات قيمة، إلا أن لها تأثير كبير في ظهور ظواهر اجتماعية عديدة، حيث تتأثر بما سماه بالاهتزازات ، قاصدا بها التغير الذي يعرفه المجتمع ،قد يكون سبب عوامل هذ التغير قد تكون بسيطة وصغيرة الحجم ولكن لها الأثر الكبير في حدوث التغير الاجتماعي.

وكذلك في إطار التحولات التي لها علاقة بالتحولات الاجتماعية ، يعرف العالم تطور تكنولوجي وعلمي كبير ، بحيث أن العالم يعيش ثورة علمية هائلة ، وسيتعاظم حجمها وتأثرها خلال الفترة القادمة من الزمن وسيكون لها إسقاطاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية على مختلف مناطق العالم ، وبالتالي فإن تشكيل النظام العالمي ستوقف على منجزات هذه الثورة العلمية والتكنولوجية التي تتدفق الآن بشدة(عبد الرحمان ، 2002 ، ص84).

وعليه تحاول هذه الدارسة الكشف عن هذه التحولات ولاسما الخاصة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري المساعدة في تنامي ظاهرة جريمة ادمان المخدرات، ينطق طرحنا للموضوع من فرضيَّة وجود علاقة بَيْنَ المتغيِّرات التحولات الاجتماعية والاقتصاديَّة وتنامي ظاهرة السلوك الإجرامي إدمان المخدرات وعلى الفرد سبر أغوارها ومحاولة فهمها والحد منها ومعرفة المجتمع الجزائري، وأنَّ البُعد الاقتصادي يُشكِّل خيوطًا ممتدَّة لممارسة الإجرام بمختلف أنواعه

فرتأينا قبل التطرق لهذا الموضوع والإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما هو اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على تناهي ظاهرة الإدمان على المخدرات؟

2- ماهي مظاهر التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت المجتمع الجزائري؟

أهداف الدراسة:

تسلسلت الورقة البحثية في طرح الموضوع من خلال عدة عناصر يمكن مناقشتها عن طريق ما يلي: تحديد الأهداف التالية:

- انتشار وتنامي ظاهرة الجريمة الإدمان على المخدرات الجزائر.
- التغيرات الاجتماعية في الجزائر وتنامي ظاهرة الجريمة الإدمان على المخدرات.
- التغيرات الاقتصادية في الجزائر وتنامي ظاهرة الجريمة الإدمان على المخدرات.

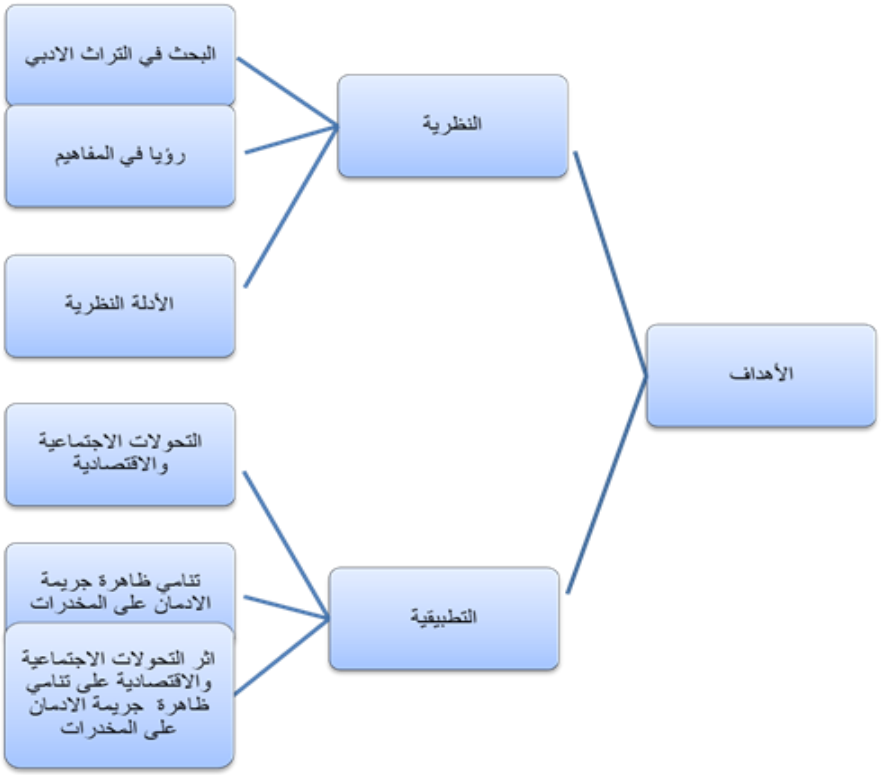

رؤيا في المفاهيم

المبحث الأول: التحولات الاجتماعية والاقتصادية:

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية:

يعتبر التحولات الاجتماعية من مواضيع القديم الحديث وهذا ما أشار اليه تيماشيف 1983 إن أول ظهور كان للمصطلح في الربع الأخير من القرن 18 في كتاب ثروة الأمم لآدم سميث ولكن دون أن يدل به على المفهوم المعروف حاليا، وتعود المساهمة في انتشار هذا المصطلح للعالم الأمريكي أوجبرن الذي وضع كتاب سنة 1922 يحمل عنوان التغير الاجتماعي, والذي يخلص من خلاله أن عملية التغير الاجتماعي من كل ما لصق بها من مفاهيم وسمات التي تبناها واهتم بها كل من درس هنا الموضوع؛ إذ يؤكد أن عملية التغير الاجتماعي عملية يمكن أن تتجه إلى التقدم أو التأخر، كما تشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية, السياسية, الاقتصادية والثقافية. أي أن أوجبرن بهذا المصطلح استطاع أن يفسر كل تبدل في الحياة الاجتماعية دون أي تقييم(، ص 305).

تعتبر التحول هو أحد أشكال التغير الذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات في وقت محدد من الأوقات، وهذا التغير قد يكون مستمر في حركته، وتأخذ اتجاها واحدا معينا، وقد يكون نحو التقدم إلى الأمام مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة، وقد يكون التحول ت ارجعا أو نكوصا، مثل التغير الذي يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي، فبعد أن تتقدم وتتطور إلى مرحلة ما قد تحدث بعض الظروف التي 1تصيبها بالانحلال فتبدأ في التراجع والتقهقر (عيسى ، 1971 ، ص)..

الفرع الأول: مفهوم التغير الاجتماعي:

إن موضوع التغير الاجتماعي جزءا هاما من تراث علم الاجتماع في العصر الحديث والمعاصر، وقد تم تطوير العديد من النظريات الاجتماعية لتفسيره وتتبعه عبر المراحل المختلفة. ويلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا بين هذه الن ظريات حول تعريف التغيير الاجتماعي الذي يصل أحيانا إلى حد الصراع، كما أن الاختلاف على طبيعة التغيير لم يكن كذلك حول العوامل المسببة له وعواقبه. ويرجع ذلك إلى ارتباط تلك النظريات والتفسيرات بالمعرفة التجر يبية المتغيرة من مجتمع إلى آخر، أو في بعض الأحيان لأن هذه النظريات غالبا ما ترتبط بإيديولوجية الباحث. ادعائه علمي بحت. كل هذه العوامل كانت السبب الرئيسي في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي تفسيراً وافياً؛ ولذل ك يصعب تحديد ظاهرة التغيير الاجتماعي بدقة بسبب تعقيدها واختلاف مرجعيات أصحاب تعريفات التغيير. (**عبد المجيد، 2011، ص**)

واصطلاح التغير يعني: انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون، أو هيكل شيء، أو ظاهرة،

ويقصد باصطلاح اجتماعي: الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين.

أما **مصطلح التغير الاجتماعي** Changement Social فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة، يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسس ات أو التنظيمات، أو في الأدوار الاجتماعية(.الطنوبي، 1996، ص .52)

تم استخدام مصطلح التغير الاجتماعي من قبل الباحثين وعلماء في علم الاجتماع،" للتعبير عن ظاهرة التحول وا لنمو والتكامل والتكيف، والملائمة، مما دفعهم إلى استخدام هذا المفهوم بعيدا عن الأحكام القيمية، وليقرر الواقع المجرد، كما هو فعلا في المجتمع **الجولاني، 1993**.

اما في معجم العلوم الاجتماعية يعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تحول أو تغيير في الأسس أو وظائف التنظيم الاجتماعية خلال وقت معين, ويشمل ذلك كل تحويل يحدث في الجانب الاجتماعي كتكوين السكان من حيث العمر, النوع الاجتماعي, النشاط، التفاعل الاجتماعي؛... أو في الجانب الثقافي – القيم والمعايير –

الضوابط الاجتماعية والمنظومة التي تحدد وتؤثر في سلوكياتهم وأدوارهم في التنظيم والتسيير الاجتماعي الذي ينتمون إليه(**بدوي، 1978**).

ويُعرفه **جنزبرج** يُفهم التغير الاجتماعي بوصفه تغيرا في البناء الاجتماعي، مثل حجم المجتمع وتركيب القوة، والتوازن بين الأجزاء، أو النمط الاجتماعي، أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية. **عثمان و النوري، 2008**، ويرى **جي روشي** أن التغير الاجتماعي عنده، هو كل تغير في البناء الاجتماعي، ويتمثل في أربعة سمات مهمة وهي كالتالي : **الدقس، 1996**،.

1. يؤثر التغير الاجتماعي، في أفكارهم و أسلوب حياتهم فهو ظاهرة عامة، توجد عند أفراد المجتمع.
2. يصيب البناء والتغير الاجتماعي، فهو يؤثر في هيكل النسق الاجتماعي، الكليات والجزئيات، كالتغير الذي يصيب البناء الأسري، أو نظام سياسي أو الاقتصادي.
3. يخضع التغير لعامل بالزمن، فهو يبدأ بفترة زمنية، وينتهى بفترة زمنية أخرى، لأجل التوفق على مدى التغير، أي لا يمكن قياس التغير الا انطلاقا من نقطة مرجعية سابقة.
4. يتسم التغير الاجتماعي، الاستمرارية، بالديمومة، فالتغير الذي ينتهى بسرعة، لا يمكن فهمه ولذلك فالتغير الاجتماعي، لم يتحقق فيه الديمومة.

ومما سبق تبن لنا أن التغير الاجتماعي يعتبر تحول أو تبدل يقع داخل المجتمع في فترة زمنية محددة، ويؤثر في نظمه الاجتماعية والقيمية والتي تحكمه كما تؤثر كذلك نمط العلاقات الاجتماعية الداخلية أما في شكلها الغير ملنوس يحدث على مستوى اتجاهات الأفراد وقيمهم أو المعايير السائدة أو أشكال سلوكياتهم أي الداخلية، ويكون ملموسا على الجوانب المادية والتكنولوجية

المطلب الثالث: عوامل التغير الاجتماعي:

1- عامل التكنولوجيا
2- عامل الثقافة.
3- عامل اقتصادي.
4- عامل الديموغرافي:

الفرع الثاني: مظاهر التحول الاجتماعي في الجزائر وعلاقته بظاهرة الجريمة:

تعتبر الجزائر من البلدان التي شهدت تحولات اجتماعية هامة على مدى السنوات الأخيرة، وهذه التحولات تأتي في سياق التطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية. يمكن تحليل بعض مظاهر التحول الاجتماعي في الجزائر والتفاعل المحتمل مع ظاهرة الجريمة:

1. **التغيرات الاقتصادية**:إجراءات اقتصادية مثل التحول من اعتماد الجزائر على النفط والغاز إلى تنوي diversificationفي الاقتصاد قد تؤدي إلى تغيرات في هيكل الوظائف والدخل، مما قد يؤثر على مستويات الجريمة.
2. **الهجرة والتنقل السكاني**:قد يؤدي التحول الاقتصادي إلى تغيرات في الهجرة الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى تغيير في توزيع السكان وبنية المجتمع، وقد يكون لهذه التغييرات تأثير على مستويات الجريمة.
3. **التحولات الثقافية والتعليمية**:زيادة في مستويات التعليم والتغيرات في القيم الثقافية قد تؤدي إلى تأثير إيجابي على معدلات الجريمة، حيث يمكن أن يتحسن الوعي الاجتماعي ويقلل من بعض أشكال الجريمة.
4. **التحولات في هيكل الأسرة والمجتمع**:قد يؤدي التغير في هيكل الأسرة والتحول من المجتمعات الريفية إلى المجتمعات الحضرية إلى ظاهرة الهجرة الداخلية، مما قد يتسبب في تحديات اجتماعية واقتصادية ويزيد من فرص بعض أشكال الجريمة.
5. **تأثير البطالة والفقر**:في حالة التحول الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة وتفاقم الفقر، قد يزيد هذا من توجه بعض الأفراد نحو أنشطة إجرامية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.
6. **التأثيرات الاجتماعية للنزاعات والأحداث السياسية**:تأثير النزاعات السابقة والأحداث السياسية قد يظل لفترة طويلة، ويمكن أن يترك آثارًا اجتماعية تؤثر على مستويات الجريمة

الجزائر كغيرها من المجتمعات النامية ارتقت مدارج لا بأس بها في سلم النمو خصوصا بعد العشرية السوداء وذلك بمثابرة حكوماتها على العمل على رفع مستوى رفاهية وكفاية شعوبها من خلال ما تنفذه من خطط لإنعاش اقتصاد ها و القضاء على الجريمة بكل أشكالها، وتندرج هذه الجهود تحت هذا المسمى

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية :

إن الظاهرة الاقتصادية مثلها مثل الظاهرة الاجتماعية تتميز بالحركة، وحركتها قد تكون بطيئة، ويتوافر فيها حالة من التطور الاقتصادي، وقد تكون حركتها فجائية وسريعة وتتحقق فيها التقلبات الاقتصادية، أثر على الظاهرة الإجرامية. تأثير التحولات الاقتصادية على تنامي ظاهرة الجريمة قد يكون معقدًا ويعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك السياق الثقافي والاجتماعي. إليك بعض الطرق التي قد تؤثر بها التحولات الاقتصادية على تزايد حالات الجريمة:

1. **زيادة معدلات البطالة:** في حالة ارتفاع معدلات البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية، قد يزيد الضغط الاقتصادي على الأفراد، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الجوع والحاجة، وقد يكون لهذا تأثير سلبي على معدلات الجريمة.
2. **تدهور الظروف المعيشية:**إذا كانت التحولات الاقتصادية تسفر إلى تدهور في ظروف المعيشة للعديد من الأفراد، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الجريمة نتيجة للحاجة الملحة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية.
3. **تغيرات في هيكل الوظائف:** قد يؤدي التحول في هيكل الوظائف إلى تغييرات في الدخل والفرص الاقتصادية، وهو ما قد يؤثر على مستويات الجريمة، خاصةً إذا كان هناك تفاوت كبير في الدخل بين الفئات الاجتماعية.
4. **نقص الفرص الاقتصادية:** قد يؤدي تقلب الاقتصاد إلى نقص الفرص الاقتصادية للأفراد، وهو ما قد يدفع بعضهم إلى اللجوء إلى الجريمة كسبيل لتحقيق الدخل.
5. **تأثير الضغط النفسي:**قد يكون التوتر والضغط النفسي الناتج عن التحولات الاقتصادية سببًا لزيادة الجرائم العنفية والجرائم ذات الطابع النفسي.
6. **تأثيرات التراجع في الخدمات الاجتماعية:**في حالة التقشف الاقتصادي، قد يتم تقليل الاستثمار في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الاجتماعي، وهو ما قد يؤدي إلى ازدياد الجريمة.

يرجى ملاحظة أن هذه العلاقات معقدة وتعتمد على الظروف الفردية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع ينطوي الرابط بين المخدِّرات والجريمة على الجريمة الاقتصادية وتُرتَكب هذه الجريمة عندما ينخرط متعاطو المخدِّرات في عالم الجريمة من أجل القيام بدعم نفقات استهلاكهم المخدِّرات وإدمانهم عليها، من خلال السطو والاحتيال و السرقة والعنف...الخ

المطلب الثاني:

علاقة العوامل الاقتصادية في تنامي ظاهرة الجريمة الإدمان على المخدرات : توجد ثلاث أشكال من الجرائم لها علاقة بالعوامل الاقتصادية وهي جرائم، الهجمات على الأموال والأشخاص وجرائم العرض والطلب. على سبي ل المثال، جريمة مهاجمة الأموال الملتزم بها لتلبية احتياجات معينة مفقودة من الفرد، مثل: الطعام والملابس... إذا ك انت الحالة الاقتصادية لا تسمح لها بتلبية احتياجاتها بطريقة مشروعة، ولكن السبب في ارتكاب جرائم نقدية معي نة هو استغلال الظروف، في أوقات الحرب أو عن طريق زيادة الأسعار الرسمية، عندما تكون حالات الاحتيال والا حتيال مرتفعة، وبعض الجرائم، ولا سيما الهجمات على الأموال، ملتزمة بتحقيق مزيد من الازدهار، وكذلك الفسا د والتزوير وعدم الأمانة.

لمعرفة اثر التحولات الاقتصادية على ظاهرة الجريمة فهي قيمة نسبية و ليست ثابتة ويصعب ضبطها لان الظرو ف الاقتصادية عرضة للتغيير دائما إذ لبد من معرفة حركتها وحالها وسط هذه الظروف و اثرها على الظاهرة الإجرا مية

المبحث الثالث: - ظاهرة الجريمة:

المطلب الأول: تعريف الجريمة:

الجريمة هي فعل محظور قانونًا ويعتبر مخالفة للقوانين والأنظمة المجتمعية. يمكن أن تشمل الجرائم مجموعة واسعة من الأعمال، بدءًا من الأفعال البسيطة مثل السرقة والاحتيال إلى الأفعال الأكثر خطورة مثل القتل والاعتداء الجنسي. يتم تحديد الجرائم وفقًا للقوانين واللوائح التي تسري في المجتمع الخاص.

تتفاوت تعريفات الجريمة بحسب الثقافة والنظام القانوني لكل مجتمع. بعض الجرائم قد تكون جرائم في بعض الثقافات وليست كذلك في أخرى، وهذا يبرز التباين في القيم والتقاليد بين المجتمعات المختلفة.

طبيعية تمثل الضريبة التي

يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها .

تعريف علم الجريمة :علم الجريمة (الجنائيات) هو فرع من العلوم الاجتماعية يدرس الجريمة والسلوك الإجرامي، بما في ذلك أسباب وظواهر وتأثيرات الجريمة على المجتمع. يهتم علم الجريمة بفهم أسباب ارتكاب الجرائم وتطور السلوك الإجرامي، ويسعى إلى تطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية من الجريمة والتصدي لها.

تعريف أخر بأنه" ذلك الفرع من العلوم الجنائية الذي يبحث في Criminologyوقد عرّف"علم الجريمة " بوصفها ظاهرة في حياة الفرد، وفي حياة المجتمع، لتحديد العوامل والملابسات التي أدت إلى Crime""الجريمة" ارتكابها." " وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كلا حالته حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، القانونية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع ، و قد تطرقنا هنا إلى واحدة من اهم هذه المدارس و هي المدرسة الاجتماعية التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع.

تعريف علم الجريمة (الإجرام) في البداية يجب التعرف على علم الإجرام هناك عدة تعاريف عديدة لعلم الجريمة تختف وتتفق أحياناً وع بعضـــها البعض، والســـبب في ذلك يعود إلى اختلاف الباحثين في تناولهم علم الجريمة إلى العديد من التخصصات العلمية مثل علم النفس، وعلم الاجتماع والقانون وعلم الأمراض العقلية ...الخ.

2-1-1: لغة:

الجناية و الذنب والعدوان والكسب المحرم. (**ابن منظور، 1979، ص.481**)

2-1-2- اصطلاحا :

في الفقهي :هي محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزيز

في القانون: هي كل سلوك أنساني غير مشروع إيجابيا كان أم سلبيا عمديا كان أو غير عمدي يترتب له القانون جزاء جزائيا. عبد الفتاح، 1985.

تنازع تعريف الجريمة من الناحية القانونية والفقهي اتجاهان, في الفقه أحداهما موضوعي والأخر شخصي, يهتم الجانب الموضوعي بالسلوك الإجرامي أو نتيجة المادة

تعريف ثاني: أنها عمل أو تصرف متعمد يخرق القانون الجنائي التي ترتكب دونما عذر وفي موقف غير دفاعي ويعاقب عليه من قبل الدولة عليه كجناية أو جنحة. ليلية، 1990.

وقد عرّف "علم الجريمة "Criminology بأنه علم الجريمة هو فرع من فروع علوم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الجنائية والسلوك الإجرامي. يقوم علم الجريمة بتحليل الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم، ويبحث في كيفية تأثير البيئة والتاريخ والثقافة على تكوين الجريمة.

المبحث الاول :الإدمان على المخدرات:

المطلب الاول:ماهية الإدمان على المخدرات

منذ سجل تاريخ البشرية وربما قبل زمن بعيد والإنسان يتناول من المواد الطبيعية أو مستحضراتها، منها ما هو غير طبيعي أو ضروري، وحاول منذ فجر التاريخ أن يتناول هذه المواد سعيا وراء اللذة والتخفيف من معاناته النفسية وا لجسدية، أو الفرض، التمهيد والمشاركة في الممارسات والطقوس الدينية.

"اذ ورد في تراث الحضارات القديمة أثار كثيرة تدل على معرفة الإنسان بالمواد (ذات التأثير النفسي)

وقد وجدت بعض تلك الأثار على شكل نقوش صورية في جدران المعابد أو كتابات على أوراق الردي

القديمة أو أساطير مروية تناقلتها الأجيال" (**صالح، 2014، ص ص200 201**)

الفرع الاول : مفهوم الإدمان: Addiction

A) لغة:

دمن على الشيء أي لزمه وأدمن على الشراب وغيره : أدامه ولم يقلع عنه ويقال أدمن الأمر وواظب عليه (**المهندي، 2013، ص 47**)كما يعرف لغويا يشير الى المداومة على الشيء أو الاعتماد المضطر عليه وهناك عدد من مصطلح الادمان Addiction Drug. (المهندي، 2013،)

B) اصطلاحا:

هذه التعاريف المختلفة تشير إلى العلاقة بين المفاهيم النظرية، وهذا ما يوضح شروط مدى صعوبة تحديد تعريف موحد للإدمان، وهوما يجعل التعريف أقل تماسكا.

- يتمثل في الخضوع والحاجة المستمرة إلى المواد الخدرة بحيث لا يمكن الاستغناء عنها. **الفقي، 2014**
- هو حالة دورية او مزمنة تلحق الضرر بالفرد وتنتج من تكرار عقار طبيعي او مصنع ويتميز برغبة قهرية او ملحة تدفع المدمن للحصول على العقار والاستمرار في تعاطي وبأي وسيلة مع زيادة في الجرعة ويطلق عليه الاعتماد على المواد المخدرة والحاجة اليها بشكل دوري ومنتظم. **القللي، 2015**.
- تعريف منظمة الصحة الدولية1980"هو انسمام مزمن أو دوري بأخذ المادة المخدرة من كحول أو مخدرات يتناولها المدمن بشكل دائم أو قسري مما يسبب له أذى أو لمجتمعه أو لكليهما معا ولا يستطيع المدمن الاستغناء عن إدمانه لتحوله إلى ضرورة مسيطرة حتى يتمكن من متابعة حياته اليومية ولدى المدمنين استطاعة الحصول على مواد إدمانيه بأي وسيلة ممكنة.(**ياسين، 1980**)
- عرفته الجمعية الأمريكية الطبية للإدمان society of addiction midicine 2011" بأنه مرض مزمن يثير الدماغ والدافعية والذاكرة والمجالات ذات العلاقة".
- تعرفه المؤسسة العالمية لسوء استعمال المخدرات (**Nida,2011**)"بأنه عبارة عن اضطراب سلوكي يظهر تكرارا لفعل من قبل الفرد لينهمك بنشاط معين بغض النظر عن المواقف التي تضر بصحة الفرد او حالته العقلية أو حياته الاجتماعية".**(صالح، 2013، ص 289)**
- تعني في الطب الميل إلى المخدر ونشوء عادة استخدامه بصفة ملحة وإظهار الرغبة الشديدة في العقار **الزراد، 1984، ص 37)**

الفرع الثاني: تعريف المخدرات Narcotic:

اصطلاحا: للمخدرات عدة تعاريف منها:

التعريف العلمي: المخدرات هي مواد كيميائية أو طبيعية تستخدم لتأثيرها على الوظائف الحيوية في الكائنات الحية، خاصةً البشر. تعمل هذه المواد عادةً على التأثير على النظام العصبي المركزي، مما يؤدي إلى تغييرات في الوعي والمزاج والحالة العقلية. يمكن أن تؤدي تأثيرات المخدرات إلى تحسين الحالة النفسية أو إلى إحداث تغييرات ضارة على الصحة. لا تعتبر المنشطات ولا عقاقير الهلوسة مخدرة وفق التعريف العلمي.

هي كل المواد التي من خلال طبيعتها الكيمياوية تعمل على تغير في وظائف الكائن الحي وتشمل الحالة المزاجية والحواس والوعي والإدراك. (القللي، 2015، ص 259)

ادمان على المخدرات: إدمان المخدرات هو حالة مرضية تتميز بالاعتماد الجسدي والنفسي على مواد مخدرة. يمكن أن يؤدي استهلاك المخدرات المستمر إلى تغييرات في الدماغ تؤثر على السلوك والتفكير، وتجعل الشخص يشعر بحاجة ملحة لتناول المخدرات بشكل متكرر. **الحسيني، 2019،**

ومن ما تم التطرق له **يعرف الباحثان: إن** الإدمان على المخدرات: هو اضطراب سلوكي يحدثه الفرد نحو ذاته با ستخدام مادة ما مخدرة بشكل قصري ومتكرر تحدث له ضرر على الصعيدين فزيويوجي ونفسي

أسباب الإدمان على المخدرات: إن أسباب إدمان المخدرات هو موضوع معقد متداخل فيه افتراضات لا حصر لها إلا أن معظم الباحثين على اتفاق فيما بينهم انه لا يوجد سبب واحد وراء نزاعات الإدمان بل عوامل معقدة متداخلة يكون فيها (الدواء المخدر والمدمن والبيئة) هذا الثالوث هو عنصر التداخل والتشابك أيضا وجود عوامل ثانوية تتدخل في الإدمان من بينها عنصر التريج لها. (**حجار، 1991، ص88**) يمكننا رصد الأسباب التي تؤدي إلى الإدمان كالتالي:

أسباب تعود على الفرد	أسباب تعود على الأسرة	أسباب تعود على المجتمع
-ضعف الوازع الديني لدى الفرد -مجالسة أو مصاحبة رفقاء السوء -الاعتقاد بزيادة القدرة الجنسية -السفر الى الخارج -حب التقليد -السهر خارج المنزل -توفر المال بكثرة -الهموم والمشكلات الاجتماعية -الرغبة في السهر للاستذكار -انخفاض مستوى التعليم	-القدوة السيئة من قبل الوالدين -ادمان أحد الوالدين -انشغال الوالدين عن الأبناء -عدم التكافؤ بين الزوجين -القسوة الزائدة عن الأبناء -كثرة تناول الوالدين للأدوية والعقاقير -ضغط الأسرة على الابن من أجل التفوق	-توفر مواد الادمان عن طريق المهربين -وجود بعض أماكن اللهو في بعض المجتمعات -العمالة الأجنبية -الانفتاح الاقتصادي -قلة الدور التي تلعبه وسائل الاعلام المختلفة -غياب رسالة المدرسة -التساهل في استخدام العقاقير المخدرة وتركها دون رقابة

كما حددها (**المهندي، 2013، ص ص 67-74**)

المبحث الرابع:

دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي: يعتبر فهم العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسلوك الإجرامي موضوعًا معقدًا ومتعدد الأوجه. يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية بشكل كبير على السلوك الإجرامي في المجتمعات. فيما يلي بعض الطرق التي قد تكون للعوام الاقتصادية تأثير على السلوك الإجرامي:

البطالة والفقر: يرتبط ارتفاع معدلات البطالة والفقر بزيادة في مستويات الجريمة. عندما يكون هناك عدم القدرة على الحصول على فرص عمل أو تأمين الحد الأدنى من المعيشة، يمكن أن يدفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

1. **عدم المساواة الاقتصادية**: يمكن أن تزيد الفجوة بين الطبقات الاقتصادية من حدوث الجريمة. عندما يشعر الأفراد بأن هناك عدم عدالة اقتصادية وعدم تكافؤ في الفرص، قد يكون لديهم توجه إلى الجريمة كوسيلة للتعبير عن احتجاجهم أو لتحقيق مكاسب اقتصادية غير مشروعة.
2. **نظام العدالة الاجتماعية**: قد يؤثر نظام العدالة الاجتماعية وفاعليته في تحديد مدى ارتكاب الجرائم. إذا كان هناك انعدام ثقة في النظام القضائي أو إذا كانت العقوبات غير فعالة، فإن هذا قد يشجع على السلوك الإجرامي.
3. **تأثير الأزمات الاقتصادية** في حالات الأزمات الاقتصادية، قد يزداد الضغط الاقتصادي على الأفراد والأسر، مما يزيد من احتمالية مشاركتهم في أنشطة إجرامية للبقاء على قيد الحياة.
4. **التحولات الاقتصادية** :مكن أن تؤثر التحولات الاقتصادية مثل العولمة والتكنولوجيا على نوعية الجرائم وطبيعتها. فقد يؤدي التقدم الاقتصادي إلى تغييرات في هيكل المجتمع ونمط الحياة، مما قد يؤدي إلى تغير في أنماط الجريمة.

من المهم أن يتم فهم أن هذه العوامل لا تعتبر تفسيرًا مطلقًا للسلوك الإجرامي، وإنما تعتبر عوامل تفسيرية تشير إلى السياق الاقتصادي الذي قد يسهم في تشكيل الظروف التي تدفع بعض الأفراد إلى الجريمة.

خاتمة:

إن الفرضيَّة التي انطلقنا مِنْها في هذا الدراسة بأنَّ الظروف والمتغيِّرات الاجتماعية والاقتصاديَّة لها حضورها الواسع في الفعل الإجرامي مهما اختلف نَوْعه وحجْمُه وشكْلُه. فإن على المجتمع بكل مؤسساته وهيئاته المدنية وغير المدنية الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الفرد بإصلاحه وتنمية قيم الخير والفضيلة فيه، والوقوف بجدّية أمام هذا التدهور المخيف لحياة الإنسان، واتخاذ كل وسيلة ممكنة في مواجهة خطر الجريمة، واستحداث برامج تربية واقعية تتناسب وطبيعة الحياة الراهنة، وإصلاح رسالة الإعلام، وتجديد الخطاب الديني ليجيب عن أسئلة الجيل المعاصر وحيرته ويحتوي أخطاءه ويوجّه قدراته نحو البناء والعمل، وإنشاء مراكز التنمية النفسية، وإيجاد فرص عمل للجيل تستثمر طاقاته وفراغه بدلا من تركه عرضة للفراغ والقلق، ومن ثم الانطواء والاكتئاب والانحراف.

قائمة المراجع:

جولاني، فادية عمر، 1993. ***التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير*** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

حجار محمد حمدي. ***العلاج المبرمج في الإدمان على المخدرات و المؤثرات العقلية من المنظور النظري إلى الممارسة العملية (حوار ذاتي)***، المجلة العربية للدراسات الأمنية: 203 – 213 .

الحسن إحسان محمد،2001 ،***علم الإجرام***، بغداد، مطبعة المعارف .

الدقس، محمد ،1996، ***التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق***. دار مجدلاوي. عمان. الأردن.

السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،

السيد علي الشتا1987، ***علم الاجتماع الجنائي***، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الطنوبي، محمد عمر، 1996. ***التغير الاجتماعي***. منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية ج .م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا.

عبد الرحمن، أحمد ندا ، 2002. الدراسات العلمية في مجال القيم بكليات التربية في مصر، دراسة تقويمية ، رسالة ماجستير . كلية التربية، المنصورة.

عبد المجيد، حنان محمد، 2010. ***التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية***، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى:

عريم، عبد الجبار،1973. ***نظريات علم الإجرام***، بغداد، مطبعة المعارف. ط7 .

عيسى، حمد طلعت، 1971. ***دراسات في التخطيط الاجتماعي***، القاهرة، مكتبة القاهرة.

لدوري، عدنان. 1976أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة السلوك الإجرامي ، الكويت، مطبعة جامعة الكويت.

المشهداني، فهيمة كريم، 2009. التصنيع والجريمة، ط1، بغداد، مطبعة المعارف.